جامعة سوهاج
كلية التربية الرياضية

مجلة سوهاج لعلوم وفنون
التربية البدنية والرياضة

"هيكل تنظيمى مقترح لمحكمة رياضية بجمهورية مصر العربية"

أ.د/ مؤمن عبد العزيز عبد الحميد
أ.د/ عبد اللطيف صبحى محمد
د/ محمد إيهاب احمد
أ/ على صلاح محمد

مجلة سوهاج لعلوم وفنون التربية البدنية والرياضة – العدد الرابع عشر – يناير ٢٠٢٥م
الترقيم الدولى: (print (ISSN 2682-3748) online (ISSN 2682-3837)

"هيكل تنظيمي مقترح لمحكمة رياضية بجمهورية مصر العربية"

(*) أ. د/ مؤمن عبدالعزيز عبداللطيف
(**) أ.د/ عبداللطيف صبحي احمد
(***) د/ محمد إيهاب احمد
(****) أ/ علي صلاح محمد

مقدمة ومشكلة البحث:

لقد أصبح القانون علماً مهماً ونافعاً لكل أفراد المجتمع على السواء، فهو العلم الذي يحدد النطاق المشروع لتصرفات الأفراد وعلاقاتهم داخل مجتمع منظم، فإذا كان الإنسان قد اختار الانخراط في مجتمع تتشابك فيه مصالح أقرانه وتتعارض فإن الثمن المقابل هو امتثاله لأحكام القانون ومن هنا قال الرومان أن القانون والمجتمع قرينان لا ينفصلان وليس أمام الإنسان بديل أخر غير حياة الهمجية والفوضى إذا قرر يوما إغفال احترام القانون فالإنسان المنعزل الذي يعيش وحده بعيداً عن المجتمع معتمداً على نفسه في تصريف أمور حياته ليس موجوداً في الواقع وفي ظل القانون نشأ الحق والحق في أبسط معانيه لا يخرج عن كونه استئثاراً يحميه القانون في مختلف المجالات صناعية وسياسية وفنية ورياضية وغيرها من المجالات. (٩:٣٣)

وتعد الرياضة والقانون والإنسان توائم وكل منها مرتبط بالآخر ارتباطاً لا يقبل التجزئة فالقانون ينظم سلوك الأفراد في المجتمع، ويضع الضوابط والمعايير التي يترتب على من يتجاوزها العقاب والرياضة تعمل على قوة الأبدان وسمو الأخلاق وعظمتها وأينما وجدت الرياضة وجد القانون فكلاهما أصل لأن القانون ينظم الرياضة، بل من ضروریاتها، حيث أصبح للرياضة محاكم خاصة دولية أو إقليمية فالرياضة بلا قانون تتحول إلى لهو عابث، وتعمها الفوضى داخل المجتمعات، ويسود الانحراف، وتصبح الرياضة معول هدم للسلوك والأخلاقيات لمن يمارسها دون ضوابط وأحكام والقانون يشكل القاعدة الأساسية في هذا الكيان، حيث أن من أهم أهداف الرياضة تنشئة جيل سليم يتمتع بسلوك سوي ولا يأتي ذلك إلا بوجود ضوابط تحكم العلاقات، يلتزم بها الأفراد والدول، سواء قبل النشاط الرياضي أو أثناءه أو بعده ومن يخرج عن هذه القواعد يردعه القانون والمؤسسات العاملة على تنفيذه باستخدام أليات للفصل فيما ينشأ من منازعات. (٥٩)

* أستاذ بقسم الإدارة الرياضية والترويح – كلية التربية الرياضية– جامعة سوهاج.
** أستاذ الإدارة والتشريعات والقوانين الرياضية – كلية التربية الرياضية– جامعة حلوان.
*** مدرس بقسم الإدارة الرياضية والترويح– كلية التربية الرياضية– جامعة سوهاج.
**** معيد بقسم الإدارة الرياضية والترويح – كلية التربية الرياضية– جامعة سوهاج.

وتعد المنازعات الرياضية كل نزاع أو خلاف قانوني بصدد علاقة قانونية ذات طابع رياضي من أي نوع كانت فالمنازعات الرياضية لم تعد تقتصر على ممارسة النشاط الرياضي من الناحية البدنية فقط، بل امتدت لتشمل كل ما يتعلق بإدارة، الرياضة والإشراف عليها وتنظيم العلاقات بين القائمين عليها فقد يكون سبب النزاع مثلا اختراق أحد أطراف المنازعة، لعقد من العقود المبرمة بينهما سواء كان عقد احتراف أو عقد انتقال لاعب أو بيع أو إعارة أو غيره، فالمنازعات الرياضية قد تكون ذات طبيعة تجارية تنشأ بمناسبة تنفيذ العقود المتعلقة بالرياضة كعقود الرعاية وعقود بيع حقوق البث وعقود بيع وإعارة اللاعبين والمدربين وقد تكون المنازعة الرياضية ذات طبيعة تأديبية كالمنازعات التي تتعلق بالمنشطات وعقوبات أعمال الشغب بالملاعب المختلفة والسب والقذف، وقد تكون المنازعة ذات طبيعة محلية، أو ذات طبيعة دولية. (٩:٤٧)

ويؤكد الدستور المصري لسنة ٢٠١٤ والصادر في أعقاب ثورات متتالية افرزت تطوراً دستورياً وسياسياً كبيراً في الاهتمام بالتشريع للرياضة المصرية حيث نص الدستور المادة رقم (٨٤) على أن ممارسة الرياضة حق للجميع، وعلى مؤسسات الدولة والمجتمع اكتشاف الموهوبين رياضياً ورعايتهم، واتخاذ ما يلزم من تدابير لتشجيع ممارسة الرياضة وينظم القانون شئون الرياضة والهيئات الرياضية الأهلية وفقاً للمعايير الدولية، وكيفية الفصل في المنازعات الرياضية. (٤١:١١)

كما أنه وفى اطار ما تضمنه الدستور من اهتمام بالرياضة والتأكيد على وضع ألية الفصل في المنازعات الرياضية حيث شهدت الرياضية تطوراً كبيراً وملحوظاً في العقود الماضية ، وهذا ما أدى إلى ارتفاع عدد المنازعات المترتبة عنها مع زيادة تعقيداتها، وصعوبة التوصل إلى حلول وشهدت الرياضة المصرية منازعات كثيرة في الأون الأخيرة أبرزها مشكلة لاعب النادي الأهلي الحالي ولاعب نادى الزمالك السابق(محمود كهربا) ومشكلات ترتب عنها ايقاف القيد لعدة أندية مصرية والتي كان الفصل في هذه المشكلات من خلال الفيفا والمحكمة الرياضية الدولية وليس حل من داخل الجهات المنوط بها فض المنازعات داخل البلاد حيث اعتادت اطراف النزاع في الرياضة المصرية اللجوء الدائم الى المحكمة الرياضية الدولية (الكاس) والفيفا في حل المنازعات الرياضية سواء كانت بين اللاعبين والاندية أو المدربين والأندية أو حتى الاتحادات الرياضية نظراً لعدم وضوح أليات فض المنازعات وعدم وجود محكمة رياضية مصرية مستقلة.

حيث أنه من خلال اطلاع الباحث على قانون الرياضة ولائحة مركز التسوية والتحكيم الرياضي لاحظ الباحث تضمن قانون الرياضة المصري لسنة(٢٠١٧) في نصوص المواد(٦٦)(٦٧)(٦٨)(٦٩)(٧٠) في الباب السابع حيث نصت المادة (٦٦) على انشاء مركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري للفصل في المنازعات الرياضية (ينشأ باللجنة الأولمبية المصرية مركز

مستقل يسمى "مركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري " تكون له الشخصية الاعتبارية، يتولى تسوية المنازعات الرياضية الناشئة عن تطبيق احكام هذا القانون والتي يكون احد اطرافها من الأشخاص أو الهيئات أو الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون، عن طريق الوساطة او التوفيق أو التحكيم الرياضي ونصت المادة (٦٧) على اختصاصات المركز والمادة (٦٨) تشكيل مجلس الإدارة والمادة (٦٩) تناولت النظام الاساسي للمركز وأولته للجنة الأولمبية المصرية والمادة (٧٠) الالتزام بالميثاق الأولمبي والمعايير الدولية والنظم الاساسية للهيئات الرياضية المخاطبة بأحكام هذا القانون.

وفى ضوء تلك النصوص تم انشاء مركز التسوية والتحكيم الرياضي والذي لم يكن دوره فعال في حل المنازعات الرياضية وكذلك لم يتمتع باستقلاليته كجهة قضائية وقد تبين ما يلي من مشكلات:

- لم يتم انشاء فروع له في مختلف المحافظات لتسهيل اداء دوره في فض المنازعات بين الهيئات الرياضية المخاطبة بقانون الرياضة مما يضمن توفير الوقت والجهد والتكلفة المالية التي قد تتكبدها الهيئات الرياضية نتيجة للسفر للقاهرة.
- تعرض المركز للحكم بعدم دستورية بعض بنود لائحته وايقافه ثم عودته للعمل حيث إن اللائحة تقضي بتبعيته للجنة الأولمبية المصرية وهو ما يعتبر عائق تشريعي يترتب عليه مشكلات ومعوقات إدارية تهدد قراراته وتعوق تطويره حيث لم تكن قرارته إلزامية للهيئات الرياضية المخاطبة بقانون الرياضة، **وهذا يتفق مع ما أكدته دراسة كلاً من محمد فوزي وحسن عبد الحليم (٢٠٢٠)** حيث أكدت على ضرورة استقلالية مركز التسوية والتحكيم وتبعيته لوزارة العدل لممارسة اختصاصاته بصورة سليمة
- قرارات مركز التسوية والتحكيم ليست إلزامية حيث يعتمد الفصل في المنازعات على الوساطة او التوفيق او التحكيم في فض المنازعات وقراراته ليست الزامية كباقي المحاكم المختصة كمحكمة الاسرة والمحكمة الاقتصادية ودورة غير واضح وغير فعال

ويعد هذا ما أدى إلى ضعف ظهور الرياضة المصرية بالشكل الذي يلائم جمهورية مصر العربية وعدم وجود هيئة مستقلة تقوم بالفصل في كافة المنازعات الرياضية.

وهذا ما أكدته دراسات كلاً عبد اللطيف صبحي، محمد فضل الله (٢٠١٠)، "كمال درويش، أشرف صبحي، حسين السمري، عبد اللطيف بن عامر، عبد الله الغصاب، احمد سعد الشريف، عبد الرحمن احمد، عبد اللطيف صبحي (٢٠٢١)، "نبيه عبد الحميد، محمد عبد الرحمن، محمد السيد"(٢٠٢١)، حيث أكدت جميعها على ضرورة وجود محكمة رياضية مختصة بالفصل في المنازعات الرياضية على غرار المحكمة الرياضية الدولية.

وهو ما دفع الباحث لوضع تصور مقترح لمحكمة رياضية وتحديد الهيكل التنظيمي المقترح والملائم للمحكمة الرياضية تعمل على الفصل في المنازعات الرياضية بجمهورية مصر العربية كجهة مستقلة ذات قرارات إلزامية لكافة الهيئات مما قد يسهم في الحد من المنازعات الرياضية بصورة تعمل علي تحسين الصورة الدولية للسوق الرياضية المصرية وتطبيق قانون الرياضة بشكل عادل ووفقاً لأسس علمية سليمة.

هدف البحث:

يهدف البحث الي وضع هيكل تنظيمي مقترح لمحكمة رياضية بجمهورية مصر العربية.

تساؤلات البحث:

ما الهيكل التنظيمي المقترح لمحكمة رياضية بجمهورية مصر العربية؟

المصطلحات المستخدمة في البحث:

المحكمة: مقر يتم فيه التقاضي بين المختصمين، وهي مدنية تتبع السلطة القضائية التي يجب أن يكون لها استقلاليتها ضمن سلطات الدولة الثلاث. فهي مستقلة عن السلطة التشريعية (البرلمان)، ومستقلة عن السلطة التنفيذية (الحكومة، والشرطة) (٤٢: ٥١)

إجراءات البحث:

أولاً: منهج البحث:

استخدم الباحثين المنهج الوصفي بخطواته واجراءاته وذلك لملائمة طبيعة البحث.

ثانياً: مجتمع البحث:

يتمثل في الاندية والاتحادات الرياضية المخاطبة بقانون الرياضة ذلك وفقاً لنص المادة (٦٧) في قانون الرياضة المصري، خبراء في التشريعات والقوانين الرياضية والقانون (محامون متخصصون في القضايا الرياضية ورؤساء بعض المحاكم).

ثالثاً: عينة البحث:

تم اختيار عينة البحث بالطريقة الطبقية العشوائية بواقع (١٨٠) فرد من بين مجتمع البحث المتمثل في الاندية والاتحادات الرياضية والهيئات المخاطبة بقانون الرياضة ذلك وفقاً لنص المادة (٦٧) في قانون الرياضة المصري، خبراء في التشريعات الرياضية والقانون (محامون متخصصون في القضايا الرياضية ورؤساء بعض المحاكم) ويوضح جدول (١) توصيف هذه العينة:

جدول (١)
توصيف عينة البحث

م	عينة البحث	عدد العينة الأساسية	عدد العينة الاستطلاعية
١	خبراء أكاديميين في التشريعات الرياضية والقانون	٢٠	٢
٢	رؤساء بعض المحاكم	١٠	٢
٣	اعضاء مجالس ادارات بعض الاندية المصرية	٨٠	١٠
٤	اعضاء مجالس إدارات بعض الاتحادات الرياضية	٥٠	١٠
٥	المديرين التنفيذين لبعض الأندية والاتحادات الرياضية	٢٠	٦
	الإجمالي	١٨٠	٢٠

رابعاً: أدوات جمع البيانات:

استعان الباحث في جمع بيانات البحث بالأدوات التالية من تصميم الباحث:

- تحديد الهيكل التنظيمي المقترح لمحكمة رياضية بجمهورية مصر العربية.

خامساً: الخطوات التنفيذية للبحث:

لتحقيق هدف البحث قام الباحث بإعداد أدوات جمع البيانات بالخطوات التالية:

الاستبيان الأول:

أ- استبيان الهيكل التنظيمي المقترح لمحكمة رياضية بجمهورية مصر العربية:

١- تحديد محاور الاستبيان:

قام الباحث بالاطلاع على الدراسات السابقة والمراجع العلمية ومنها (٥)، (١٧)، (١٨)، (١٩)، (٢٠)، (٢٨)، (٤١)، (٥٥)، وذلك للمساعدة في جمع البيانات التي تفيد في إعداد محاور الاستبيان، وفى ضوء نتائج التحليل قام الباحث بوضع المحاور في صورة مبدئية، ثم تم عرضها على مجموعة من الخبراء وعددهم (٩) خبراء في مجال الإدارة والتشريعات الرياضية والقانون مرفق (١)

توصيف الخبراء:

- أن يكون الخبير على درجة الاستاذية أكاديمياً
- أن يكون الخبير له دراسات مختصة في مجال التشريعات والقوانين والادارة الرياضية
- ممن لديهم خبرات ميدانية في مجال التشريعات والهيئات الشبابية والرياضية
- من المختصين بالقانون أو القضاء في المحاكم المصرية

وذلك بهدف الوصول إلى الغرض الذي وضعت من أجله ولإبداء الرأي من حيث ما يلي:

- مدى اتفاق المحاور التي تقيسها استمارة الاستبيان مع عنوان الدراسة، مدى كفاية هذه المحاور وحذف ما يراه المحكم من محاور رئيسية أو فرعية تكون غير هامة أن وجدت، إضافة ما يراه المحكم من محاور رئيسية لم يتم ذكرها، تم حساب النسبة المئوية لكل محور، ويوضح ذلك جدول (٢):

جدول (٢)

النسبة المئوية لآراء الخبراء حول الهيكل التنظيمى المقترح لمحكمة رياضية بجمهورية مصر العربية (ن=٩)

مسلسل	المحـاور	موافق	غير موافق	النسبة المئوية
١	رئيس المحكمة	٩	–	١٠٠٪
٢	نائب رئيس المحكمة	٨	١	٨٨.٨٨٪
٣	مدير المحكمة	٩	–	١٠٠٪
٤	ثلاثة خبراء رياضيين لمساعدة القضاة في اصدار الاحكام	٨	١	٨٨.٨٨٪
٥	مكتب رئيس المحكمة	٩	–	١٠٠٪
٦	قسم المحفوظات	٦	٤	٦٠
٧	قسم المتابعة والاحصاء	٤	٦	٤٠
٨	قسم الرقابة والتحقيق	٤	٦	٤٠
٩	إدارة الشئون القضائية	٥	٥	٥٠
١٠	ادارة الشئون المالية والادارية	٣	٧	٣٠

يتضح من جدول (٥) أن النسبة المئوية لآراء الخبراء حول الهيكل التنظيمي المقترح للمحكمة الرياضية بجمهورية مصر العربية تراوحت ما بين (٨٨.٨٨٪: ١٠٠٪) وارتضي الباحث نسبة قبول (٧٥٪) فأكثر من آراء السادة الخبراء وقد تم حذف المحاور التي بلغت نسبتها أقل من (٧٥٪)، وبذلك تم التوصل إلى المحاور النهائية للاستبيان وعددها (٥) محاور وقد تم حذف عدد (٥) محاور نسبتها أقل من (٧٥٪) مرفق (٢).

٢- **الدراسة الاستطلاعية:**

تهدف الدراسة الاستطلاعية إلى التعرف على مدى مناسبة صياغة العبارات للعينة والتعرف على الصعوبات المحتمل حدوثها، والزمن المناسب لتطبيق الاستبيان حتى يتمكن الباحث من إدخال التعديلات لتجنبها، ولتحقيق ذلك اتبع الباحث الخطوات التالية:

قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية في المدة من ٢٠٢٤/١/١١ إلى ٢٠٢٤/١/٢١م على عينة من مجتمع البحث وخارج العينة الأصلية للبحث وقوامها (٣٠) فرد، وقد خلص الباحث من الدراسة الاستطلاعية ما يلي:

- سهولة العبارات ومناسبتها لعينة البحث.
- التعرف على الصعوبات في عملية التطبيق.

وقد أظهرت نتائج الدراسة الاستطلاعية أن الاستبيان جاء مناسباً من حيث الصياغة واللغة المستخدمة ولم تظهر أي تعليقات شفهية توحى بالغموض أو عدم الفهم.

٣- المعاملات العلمية لاستمارة الاستبيان:

– صدق الاستبيان:

قام الباحث بإيجاد صدق الاستمارة عن طريق صدق المحتوي وصدق الاتساق الداخلي.

– صدق المحتوي(المحكمين):

قام الباحث بحساب صدق المحتوي حيث تم عرض استمارة الاستبيان على عدد (٩) خبراء محكمين مرفق (١)، وتراوحت آراء الخبراء ما بين (٥٥.٥٥٪: ١٠٠٪) وأرتضي الباحث بنسبة (٧٥) فأكثر، وجدول (٢) يوضح ذلك.

– صدق الاتساق الداخلي:

قام الباحث بحساب صدق الاتساق الداخلي للاستبيان، وقد تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبيان والدرجة الكلية للمحور الذي ينتمي إليه كما تم حساب معاملات الارتباط بين مجموع درجات كل محور والدرجة الكلية للاستبيان، والجداول (٣)، توضح النتيجة على النحو التالي:

جدول (٣)
معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات استبيان الهيكل التنظيمى المقترح لمحكمة رياضية بجمهورية مصر العربية (ن=٣٠)

مسلسل	المحـاور	معامل الارتباط
١	رئيس المحكمة	٠.٩١
٢	نائب رئيس المحكمة	٠.٧٨
٣	مدير المحكمة	٠.٧٩
٤	ثلاثـة خبـراء رياضـيين لمسـاعدة القضـاة فـي اصـدار الاحكام	٠.٨٥
٥	مكتب رئيس المحكمة	٠.٧٩

قيمة (ر) الجدولية عند مستوى٠.٠٥ = ٠.٣٤٩٤

يتضح من جدول (٣) أن معاملات الارتباط بين عبارات الاستبيان والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إلية تراوحت ما بين (٠.٧٩: ٠.٩١) وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً مما يدل على الاتساق الداخلي لجميع العبارات في الاستبيان.

– ثبات الاستمارة:

قام الباحث بإيجاد ثبات الاستمارة بالطريقة التالية:

- **معامل ثبات ألفا كرو نباخ:**

استخدم الباحث معامل ثبات ألفا كرو نباخ لحساب الثبات لاستبيان الهيكل التنظيمي المقترح للمحكمة الرياضية بجمهورية مصر العربية، وذلك للتأكيد على ثبات العبارات داخل المحاور، ويوضح ذلك جدول (٤):

جدول (٤)
معامل ثبات ألفا كرو نباخ لاستبيان الهيكل التنظيمى المقترح
لمحكمة رياضية بجمهورية مصر العربية (ن=٣٠)

م	المحـــاور	معامل الفا كرو نباخ
١	رئيس المحكمة	٠.٩١٤
٢	نائب رئيس المحكمة	٠.٨٩٣
٣	مدير المحكمة	٠.٨٨٧
٤	ثلاثة خبراء رياضيين لمساعدة القضاة في اصدار الاحكام	٠.٨٨٠
٥	مكتب رئيس المحكمة	٠.٨٦٤
	المجموع ككل	٠.٩١٢

قيمة(ر) الجدولية عند مستوى٠.٠٥ = ٠.٣٤٩٤

ويتضح من جدول (٤) أن العبارات ثابتة داخل محاور الاستبيان حيث يتراوح معامل ألفا كرو نباخ ما بين (٠.٨٦٤: ٠.٩١٢)، مما يدل على ثبات العبارات داخل المحور كما جاء معامل ألفا كرو نباخ لمجموع ابعاد الاستبيان (٠.٩١٢).

٦- تطبيق الاستبيان:

بعد إتمام المعاملات العلمية لاستمارة الاستبيان الخاص بالهيكل التنظيمي المقترح لمحكمة

رياضية بجمهورية مصر العربية، تم تطبيق الاستبيان مرفق (٣) على عينة البحث عينة البحث وعددها (١٨٠) فرد من بين مجتمع البحث المتمثل في الاندية والاتحادات الرياضية والهيئات المخاطبة بقانون الرياضة ذلك وفقاً لنص المادة (٦٧) في قانون الرياضة المصري، خبراء في التشريعات الرياضية والقانون (محامون متخصصون في القضايا الرياضية ورؤساء بعض المحاكم) ٢٠٢٤/٢/٢٠م حتى ٢٠٢٤/٠٣/١٠م.

عرض وتفسير ومناقشة:

أولاً: عرض وتفسير ومناقشة التساؤل الأول الذي ينص على: -

"ما الهيكل التنظيمى المقترح للمحكمة الرياضية المصرية؟"

للإجابة على هذا التساؤل قام الباحث بحساب المتوسط الحسابي والنسبة المئوية كأساليب إحصائية للحصول على النتائج والجداول التالية توضح ذلك:

جدول (٥)

النسبة المئوية لأثراء العينة حول الهيكل التنظيمى للمحكمة الرياضية المصرية (ن=١٨٠)

م	المحاور والعبارات	موافق	الى حد ما	غير موافق	الدرجة المقدرة	المتوسط	النسبة المئوية	اتجاه الاستجابة
	الهيكلي التنظيمي المقترح للمحكمة الرياضية المصرية							
١	رئيس المحكمة	١٨٠	صفر	صفر	٥٤٠	٣	١٠٠٪	مرتفع
٢	نائب رئيس المحكمة	١٧٦	٣	١	٥٣٥	٢.٩٧	٩٩،٠٧٪	مرتفع
٣	مدير المحكمة	١٧٠	٦	٤	٥٢٦	٢،٩٢	٩٧،٤٠٪	مرتفع
٤	ثلاثة خبراء رياضيين لمساعدة القضاة فى اصدار الاحكام	١٦٢	٦	١٢	٥١٠	٢،٨٣	٩٤،٤٤٪	مرتفع
٥	مكتب رئيس المحكمة	١٦٩	٣	٨	٥٢١	٢،٨٩	٩٦،٤٨٪	مرتفع

يتضح من خلال جدول (١٣) أن استجابة عينة البحث حول استبيان تحديد الهيكل التنظيمي للعاملين بالمحكمة الرياضية المصرية، قد تراوحت نسبتها المئوية ما بين (٩٦،٤٨٪:١٠٠٪) بمتوسط حسابي تراوح ما بين (٢،٨٩: ٣)، وجميعها استجابات ذات اتجاه مرتفع في جميع محاورها كما يلي:

قد بلغت استجابة العينة حول رئيس المحكمة نسبة مئوية (١٠٠٪) بمتوسط استجابة (٣) ذات اتجاه مرتفع، وهو ما يشير إلى اتفاق عينة البحث حول وجود رئيس للمحكمة ضمن الهيكل التنظيمي للمحكمة المقترحة.

ويعزي الباحث تلك الاستجابة المرتفعة إلى وعي العديد من عينة البحث بأهمية وجود رئيس للمحكمة، وكذلك وجود العديد من المشكلات في المجال الرياضي التي تحتاج لوجود محكمة رياضية بهيكل تنظيمي واضح للمجتمع الرياضي

وهذا ما يوكده الهيكل التنظيمي للمحاكم المختلفة والمحكمة الرياضية الدولية وقانون الرياضة المصري والكويتي، حيث تشير جميعها الى ضرورة وجود تنظيم هرمي للهيكل التنظيمي الخاص بهيئات التحكيم والمحاكم المختلفة

قد بلغت استجابة العينة حول نائب رئيس المحكمة نسبة مئوية (٩٩،٠٧٪) بمتوسط استجابة (٢،٩٧) ذات اتجاه مرتفع وهو ما يشير إلى اتفاق عينة البحث حول ضرورة وجود نائب لرئيس المحكمة ضمن الهيكل التنظيمي للمحكمة المقترحة، وذلك حتى يسهم في بناء هيكل تنظيمي مناسب للمحكمة الرياضية.

ويعزي الباحث تلك الاستجابة المرتفعة إلى وعي العديد من عينة البحث بأهمية وجود نائب لرئيس المحكمة، وكذلك وجود العديد من المشكلات في المجال الرياضي، والتي تحتاج لوجود محكمة رياضية بهيكل تنظيمي واضح للمجتمع الرياضي

وهذا ما تؤكده الهياكل التنظيمية للمحاكم المختلفة بجمهورية مصر العربية، حيث تشير الهياكل التنظيمية الي ضرورة وجود تنظيم هرمي للهيكل التنظيمي الخاص بالمحاكم وهيئات التحكيم المختلفة.

وقد بلغت استجابة العينة حول مدير المحكمة نسبة مئوية (٩٧،٤٠٪) بمتوسط استجابة(٢،٩٢) ذات اتجاه مرتفع، وهو ما يشير إلى اتفاق عينة البحث حول ضرورة وجود مدير للمحكمة ضمن الهيكل التنظيمي للمحكمة المقترحة وذلك حتى يسهم في بناء هيكل تنظيمي مناسب للمحكمة الرياضية.

ويعزي الباحث تلك الاستجابة المرتفعة إلى وعي العديد من عينة البحث بأهمية وجود مدير للمحكمة، وذلك لوجود العديد من المشكلات في المجال الرياضي التي تحتاج لوجود محكمة رياضية بهيكل تنظيمي واضح للمجتمع الرياضي

وهذا ما تؤكده الهياكل التنظيمية للمحاكم المختلفة بجمهورية مصر العربية، حيث تشير الهياكل التنظيمية الي ضرورة وجود تنظيم هرمي للهيكل التنظيمي الخاص بالمحاكم وهيئات التحكيم المختلفة.

قد بلغت استجابة العينة حول المحور الرابع ثلاثة خبراء رياضيين بالمحكمة الرياضية نسبة مئوية (٩٤،٤٤٪) بمتوسط استجابة (٢،٩٢) ذات اتجاه مرتفع، وهو ما يشير إلى اتفاق عينة البحث حول ضرورة وجود ثلاثة خبراء رياضيين بالمحكمة الرياضية ضمن الهيكل التنظيمي للمحكمة المقترحة وذلك حتى يسهم في بناء هيكل تنظيمي مناسب للمحكمة الرياضية.

ويعزي الباحث تلك الاستجابة المرتفعة إلى وعي العديد من عينة البحث بأهمية وجود خبراء رياضيين بالمحكمة الرياضية، وذلك لتباين وتعدد الرياضات المختلفة ولوجود العديد من المشكلات في المجال الرياضي التي تحتاج لوجود محكمة رياضية بهيكل تنظيمي واضح للمجتمع الرياضي

وهذا ما يوكده "كمال درويش أشرف صبحي، حسين السمري، عبد اللطيف بن عامر، عبد الله الغصاب، احمد سعد الشريف، عبد الرحمن احمد، عبد اللطيف صبحي (٢٠٢١) حيث تشير إلى ضرورة وجود خبراء رياضيين تستعين بهم المحاكم للفصل في المنازعات، ويؤكد ذلك قانون الرياضة المصري(٢٠١٧)، قانون الرياضة الكويتي (٢٠١٧) حيث نص كلاً منهم على وجود خبراء رياضين بمركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري وثلاثة خبراء بهيئة التحكيم الرياضية بدولة الكويت وكذلك.

قد بلغت استجابة العينة حول المحور الخامس مكتب رئيس المحكمة نسبة مئوية (٩٦،٤٨٪) بمتوسط استجابة (٢،٨٩) ذات اتجاه مرتفع وهو ما يشير إلى اتفاق عينة البحث حول ضرورة وجود مكتب لرئيس المحكمة ضمن الهيكل التنظيمي للمحكمة المقترحة وذلك حتى يسهم في بناء هيكل تنظيمي مناسب للمحكمة الرياضية.

ويعزي الباحث تلك الاستجابة المرتفعة إلى وعي العديد من عينة البحث بأهمية وجود مكتب لرئيس المحكمة، وكذلك وجود العديد من المشكلات في المجال الرياضي التي تحتاج لوجود محكمة رياضية بهيكل تنظيمي واضح للمجتمع الرياضي

وهو ما أكدته دراسة كلاً من عبداللطيف صبحي" (٢٠١٨) و"نبيه عبدالحميد العلقمي ، محمد عبدالرحمن ،السيد سليم"(٢٠٢١) ودراسة "كمال درويش ،أشرف صبحي، حسين السمري، عبداللطيف بن عامر ،عبدالله الغصاب، احمد سعد الشريف، عبدالرحمن احمد، عبداللطيف صبحي(٢٠٢١)، حيث اتفقت حول ضرورة تحديد هيكل تنظيمي هرمي للفصل في المنازعات الرياضية، كما هو مود وتؤكد عليه هيكلة المحكمة الرياضية الدولية والعديد من المحاكم المصرية، وذلك بما يلبي احتياجات المجال الرياضي للفصل في المنازعات الرياضية، ويوضح الرسم البياني التالي شكل(١) أراء عينة البحث حول ما سبق ذكرة من وظائف تضمنها الهيكل التنظيمي المقترح للمحكمة الرياضية المقترحة بجمهورية مصر العربية:

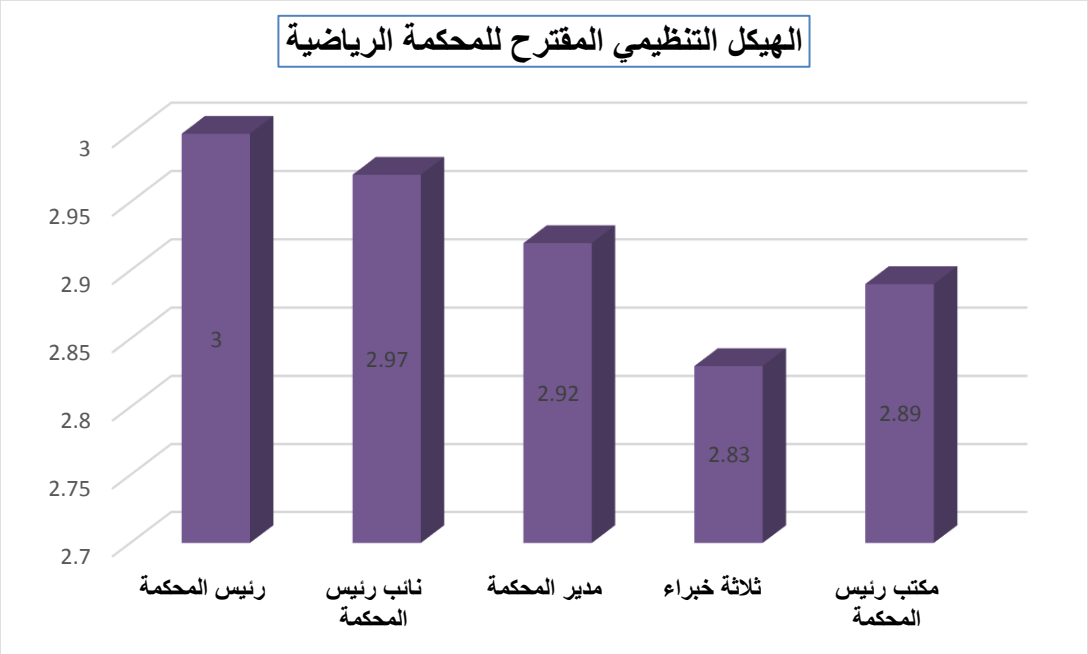

شكل (١)

رسم بياني لنسب استجابة العينة للهيكل التنظيمي المقترح لمحكمة رياضية

ومما سبق مناقشته من نتائج توصل لها الباحث من استجابات عينة البحث توصل لوضع هيكل تنظيمي للمحكمة الرياضية المقترحة وفقاً لما يوضحه شكل (٢) التالي:

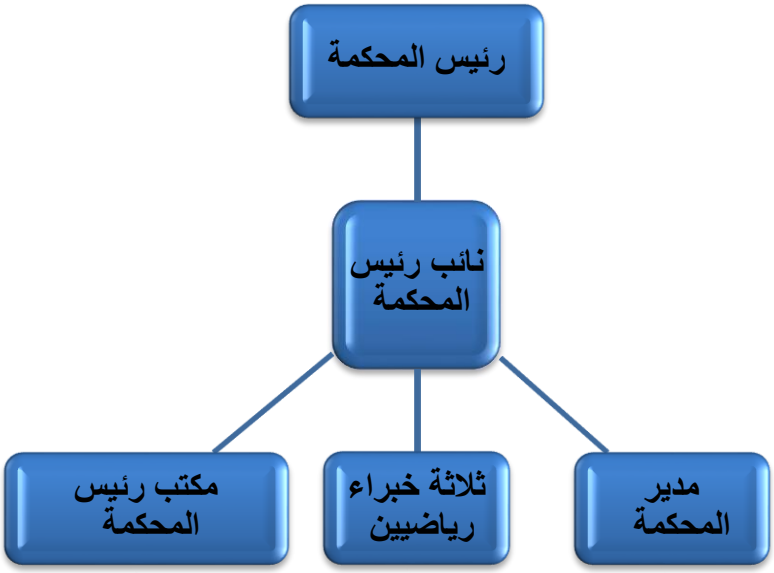

شكل رقم (٢)

الهيكل التنظيمي المقترح للمحكمة الرياضية

الاستنتاجات والتوصيات

استنتاجات الهيكل التنظيمى المقترح لمحكمة رياضية مصرية: -

يعتمد فض المنازعات الرياضية بجمهورية مصر العربية على لجان فض المنازعات والقضاء المصري والمحكمة الرياضية الدولية ولا يوجد هيئة تحكيم او محكمة رياضية بهيكل تنظيمي واضح لفض المنازعات الرياضية: -

أ- المحور الأول " رئيس المحكمة" بنسبة مرتفعة بلغت (١٠٠٪)

ب-المحور الثاني "نائب رئيس المحكمة" بنسبة مرتفعة بلغت (٩٩،٠٧٪)

ج- المحور الثالث "مدير المحكمة " بنسبة مرتفعة بلغت (٩٧،٤٠٪)

د- المحور الرابع "ثلاثة خبراء رياضيين " بنسبة مرتفعة بلغت (٩٤،٤٤٪)

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:

١. إبراهيم عبد العزيز شيحا: النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية ٢٠٠٠م
٢. محمد بن مكرم ابن منظور: لسان العرب، المحيط، دار لسان العرب، بيروت، المجلد الثالث، ١٩٩٤م
٣. أحمد منازع على: ضوابط اختصاص القضاء الإداري، مكتبة القانون والاقتصاد للنشر والتوزيع ٢٠١٢م.
٤. أحمد محمد عبدالعال: القضاء في الإسلام، دار النهضة العربية ، ١٩٨٨م .
٥. إسلام مكرم عبد السلام: دور التحكيم الرياضي في فض المنازعات الرياضية، مجلة تطبيقات علوم الرياضة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة الاسكندرية، مجلد (٨) العدد (١١٤) ديسمبر ٢٠٢٢م
٦. أندريه ايمار، وجانين اوبوايه: تاريخ الحضارات العام ، دار عويدات ،ط٢ ، ١٩٨٦م
٧. جمال محمد على: التنمية الإدارية في الإدارة الرياضية والإدارة العامة، مركز الكتاب للنشر، القاهرة،٢٠٠٨م
٨. جمال محمد على: الحديث في الادارة الرياضية، دار الفكر العربي للنشر،٢٠٠٩م
٩. حسن عبدالحميد محمود: تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣ م
١٠. الحسن عويس شعبان: رؤية تشريعية مقترحة لمركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري، رسالة ماجستير، كلية التربية الرياضية، جامعة بني سويف،٢٠٢١م
١١. دستور جمهورية مصر العربية: جريدة الوقائع المصرية، عدد (١٤)، يناير ٢٠١٤م
١٢. السيد عبدالحميد فودة: القانون العربي القديم، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠م
١٣. شمس مرغني على: التحكيم في منازعات المشروع العام، عالم الكتب، القاهرة ، ١٩٩٨
١٤. صوفي حسن أبو طالب: تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٧٧م
١٥. عادل بسيوني مصطفي: تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، دار النصر للتوزيع والنشر، ١٩٩٥م
١٦. عبد الرحمن عبد العزيز القاسم: القضاء والتقاضي والتنفيذ، مطبعة السعادة، القاهرة١٩٨٢م
١٧. عبد اللطيف صبحي محمد، محمد فضل الله: المنازعات الرياضية بين مشروعية التحكيم وحتمية اللجوء الى القضاء المصري، ٢٠١٠م
١٨. عبد اللطيف صبحي محمد: الضوابط القانونية لمركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري في ظل قانون الرياضة المصري ٧١ لسنة ٢٠١٨،٢٠١٧م

١٩. عبد اللطيف صبحي محمد: الإدارة القضائية للعدالة في المجال الرياضى،٢٠٠٨
٢٠. عبد اللطيف صبحي محمد، محمود محمد: التحكيم وتسوية المنازعات الرياضية، دراسة تحليلية، المجلة العلمية لعلوم التربية البدنية والرياضية المتخصصة، جامعة اسوان، مجلد١١ العدد١ ص١٢٨، كلية التربية الرياضية، ٢٠٢١م
٢١. عبدالحميد احمد سليمان: الحكومة والقضاء في الإسلام، مكتبة التراث الإسلامي ، ١٩٨٤ م
٢٢. عبد الناصر توفيق العطار: الوجيز في تاريخ القانون، مطبعة السعادة ١٩٧٢م
٢٣. فاروق صبحي كيلاني: استقلال القضاء، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ١٩٧٧ م
٢٤. القران الكريم: سورة، الاسراء ايه ٤-٢٣- ، اية ١٢ ، الانعام اية ٣ ، طه ١١٤، البقرة اية ٢٠٠
٢٥. كمال الدين عبد الرحمن درويش، نبيه العلقامي، محمد فضل الله: التشريعات والقوانين نظرة متكاملة، مركز الكتاب للنشر، ٢٠٠٤ م
٢٦. كمال الدين عبد الرحمن درويش، معتز حسن، الحسن عويس: تعديلات مقترحة لبعض النصوص التشريعية المتعلقة بمركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري الواردة بلائحة النظام الأساسي للمركز، جامعة بنى سويف، كلية التربية الرياضية ٢٠٢١،
٢٧. كمال الدين عبد الرحمن درويش، حسن معتز على شعبان، الحسن عويس: تعديلات مقترحة لبعض النصوص التشريعية المتعلقة بمركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري الواردة بلائحة النظام الأساسي للمركز، جامعة بنى سويف، كلية التربية الرياضية ،٢٠٢١
٢٨. كمال الدين عبدالرحمن درويش، اشرف صبحي عامر، حسين عمر السمري، عبداللطيف بن إبراهيم عامر، عبدالله عيد الغصاب، احمد سعد الشريف، عبدالرحمن احمد سيار، عبداللطيف صبحي محمد: التشريعات وعلوم الإدارة الرياضية المستحدثة، مركز الكتاب للنشر، الطبعة الاولي، ٢٠٢١م
٢٩. اللورد دينيس لويد: فكرة القانون، عالم المعرفة، ١٩٧٠ م
٣٠. ماجد راغب الحلو: القضاء الإداري، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، سنة ١٩٩٥م
٣١. مجد الدين ابي طاهر محمد: القاموس المحيط، عالم الكتب، لبنان، جـ ١، ٢٠٠٥م
٣٢. مجلس النواب المصري: قانون الرياضة الجديد، الجريدة الرسمية العدد ٢١ ب مكرر مايو ٢٠١٧م
٣٣. محمد إبراهيم مغاورى: الأسس العلمية والفنية للتشريعات الرياضية، مكتبة الكتب العربية، الطبعة الأولى ، ٢٠١٩ م

٣٤. محمد ابراهيم مغاوري: تقويم التشريعات الرياضية بين الهواية، والاحتراف في إطار الجودة، ٢٠١٣م
٣٥. محمد عبدالحميد أبوزيد: القضاء الإداري، أكاديمية مبارك للأمن، القاهرة، سنة ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ م
٣٦. "محمد احمد عبد النعيم: تسوية النزاعات الناشئة عن حل مجالس إدارة الأندية الرياضية بين دور القضاء الإداري وإمكانية التسوية الودية،٢٠٠٧
٣٧. محمد الحبيب محمد: تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية، مطبعة جامعة أسيوط،٢٠١٢م
٣٨. محمد على الصافورى: النظم القانونية القديمة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م
٣٩. محمد حسام محمود: المدخل لدراسة القانون، دار النهضة العربية القاهرة ٢٠١٦م
٤٠. عبدالوهاب محمد رفعت: النظرية العامة للقانون الإداري، ٢٠١٢م
٤١. محمد عبد التواب عبد الحسيب: التحكيم في المنازعات الرياضية في القانون المصري والفرنسي "دراسة مقارنة"، مجلة جامعة مصر للدراسات الإنسانية، مجلد١ العدد١، ص٢٠١، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، يناير ٢٠٢١م.
٤٢. محمد عبد النبي السيد غانم: قانون المرافعات المدنية والتجارية، الجزء الأول: التنظيم القضائي- الاختصاص القضائي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧م
٤٣. محمد عبداللطيف ابوالمعاطي: القاضي بين الشريعة والقانون، مجلة العدالة الإماراتية، ١٩٨١ م
٤٤. محمد علي محمد: اصول الاجتماع السياسي، دار المعرفة ، ١٩٨٣م
٤٥. محمد عاطف غيث: مقدمة في علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة، القاهرة، ط/٣، ١٩٨٧م
٤٦. محمد فؤاد عبدالباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار أحياء التراث العربي بيروت لبنان، ط/١، دار الكتب المصرية ١٩٤٥م
٤٧. محمد فوزي عبد العزيز، حسن محمد عبد الحليم، عمرو مصطفي عبد الحميد، ٢٠٢٠دراسة تحليلية لما يأخذ على قانون الرياضة المصرية رقم ٧١ لسنة، مجلة علوم الرياضة، كلية التربية الرياضية، مجلد ٣٣، جامعة المنيا، عدد يناير ٢٠٢٠م
٤٨. محمد نور فرحات: التاريخ الاجتماعي للقانون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م
٤٩. محمود بن يوسف السقا: تاريخ وفلسفة النظم الاجتماعية والقانونية، الايمان للطباعة، ٢٠٠٨م
٥٠. حسن محمود محمد: دور القاضي في خلق القاعدة القانونية "دراسة مقارنة "، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق بجامعة أسيوط بدون سنة نشر، ٢٠٠٦م
٥١. هاشم محمود محمد: النظام القضائي الإسلامي، دار الفكر العربي القاهرة، ١٩٨٤ م

٥٢. مركز التسوية والتحكيم الرياضي: لائحة النظام الأساسي لمركز التسوية والتحكيم الرياضي بجمهورية مصر العربية، جريدة الوقائع المصرية، العدد ٢١١سبتمبر ٢٠١٧ .

٥٣. مهند وليد الحداد، خالد وليد الحداد : مدخل لدراسة علم القانون ، الوراق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨م

٥٤. نبيه عبدالحميد العلقامى، محمد عبدالرحمن محمد، السيد سليم حسن: رؤية مستقبلية لإنشاء المحكمة الرياضية، مجلة التربية البدنية وعلوم الرياضة، مجلد ٢٨الجزء١١ص٥٤، كلية التربية الرياضية جامعة بنها، ديسمبر ٢٠٢١م.

٥٥. نبيه عبدالحميد العلقامي، محمد عبدالرحمن، السيد سليم: رؤية مستقبلية لإنشاء المحكمة الرياضية، مجلة التربية البدنية وعلوم الرياضة، مجلد ٢٨الجزء١١، كلية التربية الرياضية جامعة بنها، ديسمبر ٢٠٢١م.

٥٦. هند سالم فهاد: التشريعات القانونية لحل المنازعات الرياضية في دولة الكويت، رسالة دكتوراة، كلية التربية الرياضية، جامعة حلوان ،٢٠١٠ م

٥٧. رئاسة الجمهورية المصرية: قانون الرياضة رقم٧١ لسنة ٢٠١٧م،الجريدة المصرية،عدد٢١مكرر(ب)، ٢٠١٧م

٥٨. رئاسة مجلس الوزراء الكويتي: قانون الرياضة الكويتي رقم ٨٧، الكويتي اليوم، ملحق العدد ١٣٦٩، ٢٠١٧م.

ثانيا- مراجع شبكة المعلومات:

59. https://m.al-sharq.com/opinion 12 k- 9 /9/2023
60. https://www.sis.gov.eg/section/ 11:25 -23-1-2024
61. https://ar.wikipedia.org/wiki,8:30 -8 -2-2024 40
62. https://www.elfagr.org/3704617,6:00 - 8-2-2024
63. 63-https://ar.wikipedia.org/wiki,9:30 -8-2-2024
64. https://gate.ahram.org.eg/, 2:00 -17 -2-2024
65. https://www.aljazeera.net/,2:00-17-2-2024
66. https://ar.wikipedia.org, 2:10-17-2-2024

المستخلص:

عنوان البحث: "هيكل تنظيمي مقترح لمحكمة رياضية بجمهورية مصر العربية".

استهدف البحث الحالي الي وضع هيكل تنظيمي مقترح لمحكمة رياضية بجمهورية مصر العربية.

استخدم الباحثون المنهج الوصفي، تم اختيار عينة البحث بالطريقة الطبقية العشوائية بواقع (١٨٠) فرد من بين مجتمع البحث المتمثل في الاندية والاتحادات الرياضية والهيئات المخاطبة بقانون الرياضة ذلك وفقاً لنص المادة (٦٧) في قانون الرياضة المصري، خبراء في التشريعات الرياضية والقانون (محامون متخصصون في القضايا الرياضية ورؤساء بعض المحاكم)، وقد استخدم الباحثون استبيان الهيكل التنظيمي المقترح لمحكمة رياضية بجمهورية مصر العربية كأدوات لجمع البيانات وفي ضوء الأهداف والتساؤلات

وكانت من أهم النتائج التي توصل اليها البحث انه يعتمد فض المنازعات الرياضية بجمهورية مصر العربية على لجان فض المنازعات والقضاء المصري والمحكمة الرياضية الدولية ولا يوجد هيئة تحكيم او محكمة رياضية بهيكل تنظيمي واضح لفض المنازعات الرياضية: -

أ-المحور الأول "رئيس المحكمة" بنسبة مرتفعة بلغت (١٠٠٪).

ب-المحور الثاني "نائب رئيس المحكمة" بنسبة مرتفعة بلغت (٩٩،٠٧٪).

ج-المحور الثالث "مدير المحكمة" بنسبة مرتفعة بلغت (٩٧،٤٠٪).

د-المحور الرابع "ثلاثة خبراء رياضيين" بنسبة مرتفعة بلغت (٩٤،٤٤٪).

Abstract:

Title of the research: "A proposed organizational structure for a sports court in the Arab Republic of Egypt".

The current research aimed to develop a proposed organizational structure for a sports court in the Arab Republic of Egypt.

The researchers used the descriptive approach. The research sample was selected using a random stratified method, with (180) individuals from among the research community represented by clubs, sports federations, and bodies addressed by the Sports Law, according to the text of Article 67 of the Egyptian Sports Law, experts in sports legislation and law (lawyers specializing in sports cases and heads of some courts). The researchers used the questionnaire of the proposed organizational structure for a sports court in the Arab Republic of Egypt as tools for collecting data and in light of the objectives and questions.

One of the most important results reached by the research was that the resolution of sports disputes in the Arab Republic of Egypt depends on dispute resolution committees, the Egyptian judiciary, and the International Sports Court, and there is no arbitration body or sports court with a clear organizational structure for resolving sports disputes: -

a. The first axis "the head of the court" with a high percentage of (100%).
b. The second axis "Vice President of the Court" with a high percentage of (99.07%).
c. The third axis "Court Director" with a high percentage of (97.40%).
d. The fourth axis "Three Sports Experts" with a high percentage of (94.44%).